العراقية: تسريبات تؤكد التمديد للقوات الاميركية بعد ٢٠١١

المتحدثة باسم القائمة ترى أن اجتماع القادة المرتقب سيحسم المناصب الأمنية

الإعلام الغربي يكشف عن مفاوضات سرية بين بغداد وواشنطن بشأن الوجود العسكري

بغداد/ المدى

طالبت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، أمس الخميس، رئيس الوزراء نوري المالكي بالإعلان عن موقف "صريح" بشأن بقاء القوات الأميركية من عدمه، لافتة إلى أن الإعلام الغربي والأميركي يكشف عن مفاوضات سرية بهذا الشأن فيما لم يتم اطلاع العراقيين على حقيقتها.

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور في بيان صدر أمس ، إن "التسريبات الإعلامية التي تشير إلى وجود مفاوضات سرية بشأن التمديد لبقاء قوات أميركية تحت أي عنوان أو رفض ذلك جعلت العراقيين في حيرة من أمرهم بموضوع يرتبط بمصير وطنهم ومستقبله وسيادته"، مشدداً على "ضرورة أن يعلن رئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة موقفاً يمثل العراق أمام الشعب بشأن الانسحاب الأميركي".

وأضاف عاشور إن "إعلان الموقف يتماشى مع العرف السائد في تاريخ الأمم والشعوب لما يترتب على ذلك من مواقف وطنية أخرى تكون صدى لموقف الرفض أو القبول لبقاء بعض تلك القوات وتحت أي عنوان أو مسمى"، مطالباً بـ"عدم ترك الأمر محصوراً بين السياسيين والقيادات الحكومية العليا لأهمية هذا الموقف على مستقبل العراق وشعبه".

وأشار عاشور إلى أن "الإعلام الغربي والأميركي بشكل خاص يكشف عن مفاوضات تجري بهذا الشأن، إلا أن العراقيين لم يطلعوا على حقيقتها"، مضيفا أن "موقفا مهما كهذا لابد أن يكون ممثلا لرغبة الشعب وتطلعاته لا وجهة نظر السلطة أو السياسيين لاسيما وأن قضايا كثيرة ستترتب على الانسحاب أو البقاء".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي، أكد في (٣٠ آب ٢٠١١)، أن اتفاقية سحب القوات الأميركية ستنفذ في موعدها المحدد نهاية عام ٢٠١١ الحالي، ولن تكون هناك أي قاعدة للقوات الأميركية في البلاد.

فيما أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في (٢٢ أيلول الحالي)، أن البرلمان مغيب عن المفاوضات بين الحكومة العراقية والجانب الأميركي حول بقاء قواتها في البلاد ومدى جاهزية القوات العراقية، مبيناً أنه بانتظار رسالة من الحكومة حول "مدى وأين" وصلت تلك المفاوضات.

وكان قادة الكتل السياسية قد اتفقوا خلال اجتماع عقد، في الثاني من آب الماضي، في مقر إقامة رئيس الجمهورية جلال طالباني، على تفويض الحكومة ببدء مباحثات مع الولايات المتحدة بخصوص إبقاء عدد من القوات الأميركية لتدريب القوات العراقية حتى ما بعد موعد الانسحاب الكامل نهاية عام ٢٠١١، فيما لاقى التفويض معارضة التيار الصدري الذي رفض أي نوع من المباحثات في هذا الشأن.

احدى القواعد الامريكية في العراق

وأعلنت الولايات المتحدة الأميركية، في ٢٨ آب الماضي، عن إرسال ٦٠٠ جندي من عناصر الحرس الوطني الأميركي إلى العراق لدعم الغطاء الجوي خلال عملية انسحاب القوات القتالية من البلاد.

ووقع العراق والولايات المتحدة أيضاً، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار. وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨، على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من عام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

كما أعلنت القائمة العراقية ، أن اجتماع قادة الكتل السياسية المرتقب سيكون حاسما بالنسبة لمرشحي وزارتي الدفاع والداخلية، مؤكدة أنها قدمت لغاية الآن ١٦ مرشحا للدفاع بينما التحالف الوطني لم يقدم أي مرشح للداخلية.

واتفقت الكتل السياسية على أن تكون حقيبة وزارة الداخلية من حصة التحالف الوطني، والدفاع من حصة القائمة العراقية، إلا أن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر بحجة عدم حيادية وكفاءة المرشحين.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة ميسون الدملوجي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "الاجتماع المؤمل عقده الأسبوع المقبل لقادة الكتل السياسية سينهي ملف الحقائب الأمنية"، مبينة أن "قائمتها لن ترضى بأقل من حسم ملف تسمية وزيري الدفاع والداخلية أصالة".

وأوضحت أن "العراقية لغاية الآن قدمت ١٦ مرشحا لحقيبة الدفاع، بينما التحالف الوطني لم يقدم لغاية الآن أي مرشح لوزارة الداخلية".

وبينت الدملوجي أن "القائمة العراقية لن تقبل بأن ينتهي الاجتماع المقبل لقادة الكتل السياسية إلى ما انتهت إليه الاجتماعات التي سبقته".

ويتولى إدارة وزارة الدفاع بالوكالة وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي بعد تكليفه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي الأسبوع الماضي وسط انتقاد من قائمة علاوي، فيما لايزال المالكي وزيرا للداخلية بالوكالة.

وينتمي الدليمي إلى "تحالف الوسط" الذي انضم إلى العراقية مؤخرا، وكان قد شغل منصب وزير للدفاع في حكومة إبراهيم الجعفري عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

من ناحيته، قال النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك إن جميع الكتل السياسية العراقية مشاركة في تأزم الوضع السياسي الراهن لكن دولة القانون تتحمل الجزء الأكبر.

وأضاف المطلك أمس الخميس أن " الكتل السياسية جميعها تتحمل تأزم وتردي الوضع السياسي لكن ائتلاف دولة القانون ورئيس الحكومة يتحملان الجزء الأكبر من هذا التردي كونهم يتحكمون بالأجهزة التنفيذية ويتخذون القرارات بصورة منفردة " مشيراً إلى أن " دولة القانون تبعد كل القوى المشاركة معها في العملية السياسية وحتى الائتلاف الوطني عن اتخاذ القرارات".

وأكد المطلك أن " ما يقوم به ائتلاف دولة القانون اليوم لن يتكرر ثانية في يوم ما وإنهم سيلومون أنفسهم على هذه الأفعال " داعياً " دولة القانون ورئيس الحكومة نوري المالكي إلى التفاعل مع القوى السياسية الأخرى وان يكونوا شركاء حقيقيين في هذا الوطن لخدمة المواطن العراقي".

وشهدت الفترة الأخيرة تصعيداً إعلاميا بين رئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي الذي دعا في مقابلة صحفية إلى إجراء انتخابات مبكرة في البلاد لحل الخلافات الجارية في العملية السياسية، مجدداً اتهاماته للمالكي بالتفرد.

البيضاء تشيد بإجراءات الحكومة المشدّدة مع الكويت

مجلس النواب ينتظر مواقف اقوى من الحكومة ازاء ميناء مبارك

بغداد/ المدى

أكدت كتلة العراقية البيضاء، الخميس، أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية على منفذ سفوان الحدودي ستجبر الكويت بإعادة النظر في ميناء مبارك، مطالبة باتخاذ إجراءات أكثر تشددا في هذا المنفذ، فيما دعت إلى عدم تأخير البضائع بالموانئ بسبب الإجراءات الكمركية. وقالت المتحدثة باسم الكتلة عالية نصيف إن "زيادة الرسوم على الشاحنات الكويتية، ومنع مرور أكثر من ٦٠ شاحنة يوميا عبر منفذ سفوان الحدودي فقط، هي إجراءات ستصب بمصلحة الموانئ العراقية"، مبينة أن "هذه الإجراءات ستجبر الكويت على إعادة النظر في تشييد ميناء مبارك". وأضافت نصيف أن "تلك الإجراءات تشير إلى التفاؤل من خلال استجابة الحكومة العراقية للنداءات الشعبية للرد على إصرار الكويت على إنشاء ميناءها في الموقع الذي يتسبب بتعطيل موانئ العراق وإجهاض فكرة ميناء الفاو الكبير"، مطالبة بـ"السعي إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشددا في هذا المنفذ الحدودي". وأكدت نصيف أن "الظرف الحالي يتطلب أيضا تخفيض أجور وعوائد الموانئ والوكالات البحرية العراقية"، داعية إلى "عدم تأخير البضائع في الموانئ بسبب الإجراءات الكمركية والتقييس والسيطرة النوعية". وكان رئيس مجلس دعم العلاقات العراقية الكويتية، عبد الرحيم الرفاعي، كشف لـ"السومرية نيوز"، في الـ٢٧ من أيلول الحالي، عن اتخاذ الحكومة العراقية قرارات صارمة تحد من التجارة مع الكويت، مؤكداً أنه تم رفع الرسوم على الشاحنات القادمة من الكويت من ٢٥ ألف دينار إلى ١٠٠ دولار أميركي، ومنع مرور أكثر من ٦٠ شاحنة يومياً عبر منفذ سفوان الحدودي بعد أن كانت ٢٠٠٠ شاحنة.

وقد تصاعدت حدة التصريحات المتبادلة بين الجانبين العراقي والكويتي، خلال الأسابيع الأخيرة بعد أن سبقتها حملات إعلامية رافقت أزمة بناء ميناء مبارك الذي أثار استياءً رسمياً وشعبياً في العراق، لاسيما في ظل رفض الكويت الطلبات العراقية العديدة بالتريث في تنفيذ ميناء مبارك لحين التأكد من عدم تأثيره على الملاحة العراقية. يذكر أن الكويت باشرت في السادس من نيسان الماضي، إنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماما من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، ما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وإستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة. وكانت وزارة النقل قد أعلنت أنها ستبدأ بأعمال المسح البحري لميناء الفاو الكبير خلال الأيام القليلة المقبلة. إلى ذلك، طالبت عضو مجلس النواب عن كتلة الفضيلة سوزان السعد رئاسة مجلس النواب بالخروج عن صمتها والقيام بواجبها الوطني تجاه ميناء مبارك.

وقالت السعد إن رئاسة البرلمان تشترك في تحمل المسؤولية التاريخية والاخلاقية عن استمرار الكويت في تشييد ميناء مبارك الذي سيطلق رصاصة الرحمة على الموانئ العراقية ويتسبب في تعطيلها تماما.

واضافت السعد إن غالبية النواب قاموا بالتوقيع على طلبات لتخصيص مبلغ من ميزانية عام ٢٠١٢ لتشييد ميناء الفاو الكبير ، ووقعوا ايضا على طلب الطعن في قرار مجلس الامن /٨٣٣/ بشان الترسيم الجائر للحدود ، وطلب آخر بقراءة تقرير اللجنة الفنية الخاصة بتقصي الحقائق حول أضرار ميناء مبارك ، كما طالبنا بالتدخل وتقديم احتجاج لدى الامم المتحدة على إبقاء العراق تحت طائلة البند السابع ، إلا أننا وللأسف الشديد لم نجد استجابة جدية من رئاسة البرلمان بما ينسجم مع خطورة هذا المشروع الكويتي على الاقتصاد العراقي .

الكردستاني: عدم حضور متعمّد للنواب عطّل القوانين

رئاسة البرلمان تمتنع عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المتغيبين

بغداد/ المدى

أكد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان، عن تغيب مقصود لبعض أعضاء البرلمان لعدم التصويت على قانون ما، مطالباً هيئة رئاسة البرلمان باتخاذ إجراءات رادعة بحقهم.

ويتكون مجلس النواب من (٣٢٥) نائباً يشكلون المجلس، الذي يعد السلطة التشريعية الأولى في البلاد، إلا أن جلسات المجلس لم تشهد حضوراً كاملا لأعضائها، منذ الجلسة الأولى التي تم فيها المصادقة على نتائج الانتخابات البرلمانية.

وقال شريَف في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء الخميس: يجب أن يكون هنا التزام في الدوام من قبل أعضاء البرلمان وأن لا تحصل غيابات ملفتة للنظر.

وأضاف سليمان هناك غياب مقصود من بعض أعضاء البرلمان لعدم التصويت على قانون ما، مطالباً رئاسة البرلمان باتخاذ الإجراءات الرادعة بحقهم لأن البرلمان لا يمارس إجراءات رادعة بل مجرد فرض غرامات مالية وهذه الغرامات لا تحد من هذه الغيابات. وأشار إلى أن العراق يمر بحالة صعبة ويحتاج إلى تواجد يكون على مستوى المسؤولية لا الحضور للتوقيع فقط ومن ثم الخروج من الجلسة ولا نستطيع أن نصوت على القوانين المهمة بسبب عدم اكتمال النصاب. وكان المرصد النيابي العراقي التابع لمؤسسة مدارك، قد نشر تقريراً تفصيلياً عن عمل مجلس النواب للأشهر أيار، حزيران، تموز /٢٠١١، يوم الخميس الماضي، وأن كتلة التوافق كانت الأعلى في نسبة الغياب عن جلسات البرلمان من بين الكتل الأخرى إذ جاءت نسبتها (١٦٪)، فيما بلغت نسبة ائتلاف وحدة العراق من حصة الغياب (١١٪) واحتلت بذلك المرتبة الثانية، فيما جاءت نسبة العراقية بالمرتبة الثالثة بنسبة (٥،٢٪)، وكانت قائمة الرافدين الأقل غيابا بنسبة (٠،٧٪)، وفي ما يتعلق بالمحافظات، كانت محافظة صلاح الدين الأعلى من بين المحافظات في نسبة الغياب عن جلسات البرلمان، إذ بلغت (١٣،٤٪)، وجاءت محافظة بغداد بالمرتبة الثانية بنسبة (٥،٣٪)، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب محافظة الانبار بنسبة (٤،٣٪)، فيما كانت محافظة السليمانية ومحافظة كربلاء الأقل غيابا من بين المحافظات العراقية بنسبة (٨،٠٪)، للمدة الممتدة من شهر شباط إلى شهر تموز من عام (٢٠١١)

وكانت رئاسة مجلس النواب العراقي أعلنت ، قبل ثلاثة أشهر، عن شمول ثمانية نواب بينهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بقانون استبدال الأعضاء بسبب تغيبهم عن جلسات البرلمان، مؤكدة أن رؤساء الكتل التي ينتمي لها الأعضاء المشمولون سيبلغون رسميا بالقرار. وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي إن "رئاسة مجلس النواب قررت شمول ثمانية نواب بينهم زعيم القائمة العراقية إياد علاوي بقانون استبدال الأعضاء بسبب كثرة تغيبهم عن جلسات البرلمان"، مبينا أنه "تم إبلاغ المشمولين بالقرار رسميا".

وأضاف الخالدي أن "رئاسة البرلمان ستبلغ رؤساء كتل المشمولين بالقرار ومن ثم يعرضون على مجلس النواب لاتخاذ الإجراء القانوني بحقهم"، مشيرا إلى أن "النائب الذي يتغيب ثلثي جلسات الفصل التشريعي يتم استبداله".

وتابع الخالدي وهو نائب عن القائمة العراقية أن "الإجراء المتبع حاليا بحق المتغيبين هو استقطاع رواتبهم"، لافتا إلى أن "مجلس النواب بانتظار التوافق ما بين الكتل السياسية من اجل تطبيق قانون استبدال الأعضاء".

كما كشف مقرر مجلس النواب محمد الخالدي عن أعضاء البرلمان الأكثر غيابا عن حضور الجلسات.وقال الخالدي وهو نائب عن القائمة العراقية في تصريحات صحفية سابقة إن هناك عدداً من أعضاء مجلس النواب لم يؤدوا اليمين الدستورية، وبالتالي لا يمكن ضمهم إلى غياب أو حضور جلسات البرلمان، لافتاً إلى أن الأسماء الخمسة الأولى الذين يتغيبون باستمرار عن جلسات مجلس النواب وهم كل من إياد علاوي رئيس القائمة العراقية، و جعفر محمد باقر الصدر الذي قدم استقالته لكن البرلمان لم يتسلمها عن التحالف الوطني، وعجيل حميد عجيل الياور عن القائمة العراقية، واحمد الجلبي عن التحالف الوطني، فضلا عن حسن العلوي عن القائمة العراقية.

وأضاف الخالدي أن العديد من النواب يحضرون بشكل يومي، لمعرفة ما يدور في القوانين والتشريعات وأعمال اللجان.

وأكدت مصادر لـ"المدى" أن رئاسة المجلس لديها اتفاقيات خاصة مع هذه الأسماء في تبني آلية معينة يتم فيها عدم احتساب فترات غياب. وبحسب إحصائيات أخرى لـ"المدى" فأن اكبر عدد للحضور في الجلسات الاعتيادية للبرلمان هو ٢٥٦ نائباً إذا ما اسثنيت جلسات ترديد القسم والتصويت على الحكومة، وهذا يعني أن عدد المتغيبين في كل جلسة لا يقل عن ٨٠ عضواً. ويذهب الخبير القانوني طارق حرب في حديث لـ (المدى) إلى أن القانون لم يعالج مسألة غياب الأعضاء إلا في حالة واحدة وهي فرض غرامات مالية على النواب المتغيبين وقدرها ٥٠٠ ألف دينار على كل يوم غياب دون عذر مشروع وهو ما لم يحصل بسبب وجود تساهل من قبل رئاسة البرلمان في هذا الموضوع.

ويفرق نواب في التحالف الكردستاني بين ثلاثة أنواع من البرلمانيين، الأول وهو الحاضر الغائب، وهم الذين يدخلون البرلمان ويوقعون على الحضور إلا أنهم لا يدخلون إلى الجلسة، أما النوع الثاني وهو المنشغل بالايفادات طوال فترة الدورة البرلمانية، في حين أن الفئة الثالثة وهم الذين لا يعلمون شيئا سوى رفع أيديهم إما بالموافقة أو الرفض تبعا لرأي قادة كتلهم.

ويقول النائب وليد شركة في تصريحه لـ"المدى" أمس إن رؤساء الكتل السياسية هم أكثر المتغيبين عن جلسات البرلمان، في حين يحتاج العراق إلى كل الجهود من قبل جميع النواب لإرضاء المواطن العراقي.

"هنالك اتفاقات سرية ما بين رئاسة مجلس النواب من جهة وبعض النواب من اجل إعفائهم من الغيابات" هذا ما أكده النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي لـ (المدى).

وتنص المادة الـ١٩ من النظام الداخلي لمجلس النواب على أن النائب المتغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع يعتبر مستقيلاً.

وأعلن حزب الدعوة الإسلامية بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، في ١١ حزيران الجاري، انه سيرفع دعوى قضائية ضد زعيم القائمة العراقية إياد علاوي لاتهامه قادة الحزب وأعضاءه بـ"تهم كاذبة".

البرلمان خالي من اعضاءه